صيرفيون : رفع قيمة الدينار له ينبغي ان تصحبه سيطرة على اسعار السوق

استطلاع / علي جابر

تذبذب سعر صرف الدولار خلال هذا العام ٢٠٠٨ بحيث تراجع امام العملات الاخرى بشكل جعل المصرفيون يتوقعون الهبوط المستمر له ما افقدهم الثقة به و باتوا في تعاملهم شديدي الحذر.

و يتساءل الكثيرون من مراقبي الوضع الاقتصادي عن علاقة تذبذبات الدولار عالمياً واثرها على اسعار السوق المحلية فلماذا تتصاعد اسعار السلع و البضائع في السوق بالرغم من تراجع اسعار الدولار عالمياً ومحلياً و ما العلاقة بين الاثنين هذا ما حاولنا معرفته خلال هذا الاستطلاع.

اول المتحدثين كان السيد (علاء حسين عبد الحسن)صاحب شركة الشراع للصيرفة في منطقة الكرادة داخل : حيث قال سعر صرف الدولار لا علاقة له على الاطلاق بسعر السوق فكل منها في وادي فاذا نزل سعر الدولار يقوم اصحاب المواد الغذائية برفع (دولارية)البضاعة و في حالة صعوده يرفعون اسعار البضاعة بحجة صعود الدولار و يبقي الدولار وحده هو الذي يصعد و ينزل و المسألة تحتاج الى دعم بالنسبة لاسعار السوق لان الدولة لها ثقل قوي فاذا فرضت هيمنتها و قوتها يكون التجار ملزمين باسعار فمثلا الدولة عندما تقول سعر صرف الدولار ١٠٠٠ دينار للدولار الواحد لا احد يستطيع ان يخرج عن ذلك و كذلك الاسعار في السوق و الدولار غير مستقر بل هو في حالة نزول مستمر و يتوقع ان يصل الى ١٠٠٠ دينار في نهاية السنة مثل ما اعلن اكثر من مسؤول عن ذلك ، اما سعر الذهب فهو مرتبط بالاسعار العالمية وقد تراجع الى ١٣٠ الف للمثقال و لا علاقة له بالدولار...و في ذات المنطقة ...الكرادة داخل ،سألنا السيد مناف ابراهيم ،صاحب صيرفة الخير: الذي يتحكم بالسوق هم التجار و الذي يتحكم بالدولار هو العرض و الطلب و حسب التسعيرة الصادرة من البنك المركزي و التجار يبيعون السلع بالسعر الذي يريدون و لا رقابة عليهم ولا كمارك و الامر هنا يحتاج الى الرقابة المركزية من قبل الدولة التي تستطيع ان توحد و تحدد الاسعار بالشكل الذي لايؤدي الى هذه الفوضى في السوق فارباح التجار خيالية جدا فهم لايدفعون اي ضرائب و حتى لو دفعوا الضرائب يعملون على زيادة الاسعار بشكل خيالي يؤثر في المستهلك الذي هو الخاسر الوحيد فالدولة عندما تفرض الضرائب لابد من دعم المستهلك من جشع التجار اذن العلاقة بين الاثنين و الدولار غير مستقر و في تراجع مستمر كما ان سعر الشراء قد تراجع كثيرا...و نتمنى ان يعاود الدينار العراقي عافية و صعوده الى ما كان عليه سابقا ان شاء الله.

و في منطقة باب المعظم/سألت الصيرفي حميد راشد شدهان صاحب صيرفة التأخي عن رأيه في ما طرح فقال:

هذه المشكلة يعانيها العراق بشكل كبير جدا و هب عدم التوازن بين الاسعار (السلع و الخدمات) و بين ما هو معد لتثبيت سعر الدينار خلال السيطرة على الدولار و العملية غير منتظمة بسبب غياب التنسيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية و ان قرار البنك المركزي يمثل السياسة النقدية برفع قيمة الدينار امام الدولار ينبغي ان تصحبه سيطرة حكومية على اسعار السلع الموجودة في السوق من خلال رقابة جادة على السلع و البضائع الداخلة الى العراق و اصدار ضوابط قانونية تراقب المتلاعبين بالاسعار خلال اصدار اي قرار يؤدي الى زيادة قيمة الدنيار و الذي يصاحبه زيادة في الاسعار في اليوم التالي و هو امر غريب جدا بل يجب ان يكون قبالة ذلك انخفاض في الاسعار والامر يعود الى سيطرة الدولة .

و اما صاحب صيرفة(الافاق)محمد تماري شاكر فقال :

هناك مشكلة اخرى هي سعر الفائدة المفروضة في البنك المركزي العراقي ادى الى امتناع اصحاب المشاريع من الحصول على قروض ميسرة بسبب زيادة اسعار الفائدة لان الدولة تسحب النقد من المصارف بفائدة عالية و بالتالي لا يستطيع اصحاب المشاريع التجارية بالتوجه الى المصارف للحصول على قرض والامر يوجب فسح المجال امام اصحاب المشاريع الصغيرة دون رفع الفائدة بوجههم .

السيدة /فضيله حاتم غضبان...موظفة مصرفية قالت :

المسألة كلها متعلقة بالعرض و الطلب و التوقع بالدولار غير ممكن و كل ما يقال يراد منه ان يهبط اكثر لمصلحة جهات معينة و هناك اختصاصيون بهذا الخصوص كي يصعد من جديد و يضمنوا الارباح.

اما الدكتور خضير عباس النزال / دكتوراه في الاقتصاد فقد قال :

اذا كان الطلب على الدولار مستمر فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع سعره و بالتالي سترتفع اسعار السلع المرتبطة به واذا كان هناك طلبا متناميا على السلع مصحوبة بقوة شرائية عالية يحدث ارتفاع في اسعار تلك السلع برغم استقرار او انخفاض سعر الدولار و الذهب مثلا مرتبط بالعرض و الطلب و الاسعار العالمية التي تحدد اسعار الذهب في حين ان الدولار هو مسألة داخلية في كل بلد وحسب الطلب عليه و حسب سياسة تلك البلدان و حقيقة علاقة الدولار بالاسعار هي علاقة وثيقة و ان كانت هناك امور جانبية قد تقوي او تخفض من هذه العلاقة و منها مدى قوة الدولة و سيطرتها على السوق و ايضا مدى تأثير القوانين في الحد من الاسعار و عدم السماح برفعها بشكل يؤثر في السوق و يؤدي الى (الخلخلة)او الفوضى الاقتصادية و ذلك يأتي حسب قوة و استقرار البلدان.والدولار لايمكن تحديد سعره او تخفيضه ولانها مسألة عرض وطلب و حسب الحاجة...

من الواقع الاقتصادي

البطالة مشكلة لها حل

حسين النجم

مازالت البطالة تعوق عمل واداء الاقتصاد العراقي، وهي حقيقية استمرار لقطار بدا مسيرته منذ الثمانينيات من القرن الماضي ، واختلفت الدراسات والابحاث الصادرة عن مؤسسات الدولة العراقية ومنظمات المجتمع المدني في تحديد نسبة البطالة فالبعض ذهب في الفترات العصيبة والتي مر بها العراق منذ ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ الى تحديد حجم البطالة بـ ٦٠ ٪ ، في حين ذهبت التقارير الستراتيجية والصادرة عن مركز التشغيل والتدريب في وزارة العمل الى تحديد ٢٢ ٪ حجم البطالة في العراق.

ان استقرار الوضع الامني النسبي وتحسن الاداء الحكومي يحتم على صانع القرار العراقي النظر في هذه المشكلة التي ارهقت رأس المال البشري الذي يهدر في دول اوروبا وامريكا، وما سياسة التوطين واعطاء الهوية الا دليل على الرغبة في الاستفادة من هذه القدرات البشرية.

بيد ان ماجاء في الصحف العراقية حول مشروع نائب رئيس الجمهورية للبطالة كالية واستراتيجية للبطالة وجدنا فيه النقاط الايجابية والدعوة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة للعمل في العراق ، لكن ما نحتاجه كإستراتيجية لابد ان تختط من قبل الحكومة العراقية والوزارات المسؤولة عن ملف العاطلين عن العمل واقراض المشاريع ،وتكون مخصصة لكل من لديه رغبة في فتح مشروع من فئة (١٥ – ٤٥) ، وان يتدرب على ادارة المشروع ويجتاز الاختبار المهني الذي لابد ان يكون الفيصل في الحصول على قرضٍ او منحة لدعم المشروع مالياً وطبعاً يراعى بذلك حجم القرض وفق اهمية المشروع ودرجة التحصيل الدراسي ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع واهميته في المنطقة س او ص لكل انحاء العراق .

ان العراق اليوم بحاجة الى مثل هذه المشاريع الاستثمارية والتي تسعى الى الاستثمار في الانسان من اجل تطوير دالة الانتاج وتشجيع اصحاب المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية لانها باتت حاجة ستسهم حفاظ الامن القومي وكل حسب اختصاصه سواء زراعي او صناعي او خدمي او تجاري او غذائي .... الخ من القطاعات الاستراتيجية المساهمة في الحفاظ على الامن القومي العراقي

ومانريد ان نقوله ان البطالة ليست بمرض مستعص لايمكن استئصاله او الحد منه وتحديده بصورة حقيقية ، وهذا ما نأمله من مشروع الهاشمي للبطالة .

ان العراق اليوم ومن خلال تأشير ملامح المستقبل الاقتصادية في حال توفر فرص العمل الحقيقية للعاطلين سيحتاج الى عمالة اجنبية اضافية للمساهمة في ادارة النهضة العمرانية وهذا على صعيد الخدمات ليس الا.

لعراق اليوم ومن خلال تأشير ملامح المستقبل الاقتصادية في حال توفر فرص العمل الحقيقية للعاطلين سيحتاج الى عمالة اجنبية اضافية للمساهمة في ادارة النهضة العمرانية وهذا على صعيد الخدمات ليس الا.

تراجع الطلب على الدولار في جلسات البنك للاسبوع الماضي

بغداد / المدى

تراجع حجم الطلب الكلي على شراء الدولار خلال جلسات البنك المركزي العراقي الأسبوع الماضي بشكل طفيف مسجلا ٤١٠ ملايين و ٩٣٠ الف دولار مقابل ٤٢١ مليونا و٥٥٥ ألف دولار للاسبوع الذي سبقه.

وسجل معدل الطلب تراجعا عن معدلاته العامة للأسبوع الثاني على التوالي بلغ ٨٢ مليونا و ١٨٢ ألف دولار مقابل ٨٤ مليونا و ٣١١ ألف دولار ، وهو أدنى من المعدل العام للعام الحالي ككل والذي سجل بحدود ١٢٠ مليون دولار، بحسب مصادر البنك المركزي العراقي، فيما سجل الربع الثالث من العام الحالي معدل ١٥٠ مليون دولار في كل جلسة.

وشهد الاسبوع الماضي تباينا ملحوظا في حجوم الطلبات على شراء الدولار خلال جلسات المزاد المختلفة ، حيث سجلت جلسة افتتاح الاسبوع يوم الاحد الماضي الحد الأدنى للطلب خلال جلسة واحدة بقيمة ٤٢ مليونا و٣٠٦ الف دولار، فيما كانت ذروة الطلب في جلسة الاربعاء الماضي التي شهدت حجما كليا للطلب بلغ ١١٥ مليونا و٨٢٥ ألف دولار، مسجلا قيمة تباين بلغت بحدود ٧٣ مليون دولار بين جلسة الحد الاعلى والحد الادنى مقابل ١١٠ ملايين في جلسات الاسبوع الماضي.

وسجل سعر الصرف ثباتا كاملا خلال جلسات الاسبوع الخمس، حيث اختتمت جلساته الخميس بسعر صرف بلغ ١١٨٠ دينارا للدولار الواحد وهو نفس سعر الصرف في جلسة افتتاح الاسبوع (الاحد الماضي) ، في حين ان الاسابيع الثلاثة الماضية سجلت تغيرات في سعر الصرف بحدود ثلاث نقاط كل اسبوع.

وقد سجلت طلبات الشراء النقدية نسبة ١٤,٤ بالمئة من حجم الطلب الكلي خلال الاسبوع الماضي مقابل ١١,٨٤ بالمئة للاسبوع الذي سبقه، وبقيمة كلية بلغت ٥٩ مليونا و ٣١٠ آلاف دولار، فيما سجلت معدل حجم الطلب النقدي للجلسة الواحدة خلال جلسات الاسبوع الماضي ١١,٨ مليون دولار، فيما سجلت الحوالات الخارجية تراجعا عن نسبتها وحجومها و بنسبة ٨٥,٦ بالمئة من طلبات الشراء، في حين كانت ٨٩,١٦ بالمئة من مجموع الطلب الكلي الاسبوع قبل الماضي.

وسجل حجم التداول على شكل حوالات نسبة ٣٥١ مليونا و ٦٣٠ الف دولار اي بمعدل ٧٠ مليونا و ٣١٠ آلاف دولار في الجلسة الواحدة من جلسات الاسبوع الماضي.

باختصار

مؤشرات

صعود الدولار مقابل اليورو والين في اسيا.

الحكومة الأمريكية تدرس خطة لحل الأزمة المالية .

أسهم طوكيو ترتفع ٣,٨٪ بفعل الآمال في خطة لحل الأزمة.

ارتفع سعر الخام الامريكي الخفيف أكثر من دولار لفترة وجيزة في المعاملات الالكترونية الاجلة يوم الجمعة وسط مخاوف على الامدادات في الولايات المتحدة ونيجيريا.

قال رئيس لجنة الخدمات المالية في مجلس النواب الامريكي : ان حكومة الرئيس جورج بوش تعتزم ارسال اقتراح للكونجرس الامريكي يقضي بانشاء مؤسسة للتعامل مع الاصول المتعثرة التي تعانيها اسواق رأس المال العالمية المضطربة.

وزير الزراعة الياباني يقدم استقالته بسبب فضيحة الأرز.

للوصول الى ٨٠٪ من طاقتها الانتاجية

تخصيص ٩ مليارات دينار لتأهيل وتطوير صناعة البطاريات

بغداد/اصوات العراق

اكد مصدر مسؤول في قطاع الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية التابع لوزارة الصناعة والمعادن تخصيص مبلغ (٩) مليارات دينار للشركة العامة لصناعة البطاريات ضمن الخطة الاستثمارية لعامي (٢٠٠٨، ٢٠٠٩) لتأهيل وتطوير الشركة.

وقال المصدر ان المبلغ سيخصص لتأهيل وتطوير معملي بابل ١ وبابل ٢ مع استحداث خط جديد لتجميع البطاريات وتأهيل وزيادة كفاءة العمل في مسبك الرصاص الذي يعمل على استخلاص الرصاص من البطاريات المستهلكة ، فضلاً عن التعاقد مع شركة كلورايد البريطانية لشراء مكائن ومعدات جديدة ومواد احتياطية تسهم في تطوير الشركة وزيادة انتاجها ، خاصة وان شركة كلورايد هي المجهز الاساسي لشركة صناعة لبطاريات منذ تأسيسها.

من جانب اخر اوضح المصدر ان الشركة احالت اعمال تأهيل وحدات معالجة المياه في معملي بابل ١ وبابل ٢ الى شركة ابن سينا العامة وفق عقد بلغت قيمته (١٢٠) مليون دينار.

الى ذلك اشار المصدر الى وجود خزين بطاريات لدى الشركة يبلغ نحو (٨٧٧) بطارية قياسية ، مبيناً ان هذه البطاريات ليست اعتيادية وانما بطاريات خاصة باحجام واشكال مختلفة، حيث تم تصنيع بعضها لجهاز الـ (UPS) الخاص باجهزة نقل الاشارة في كنترول محطة كهرباء الهارثة في مدينة البصرة والبعض الاخر لمعدات واليات عسكرية مختلفة، مضيفاً ان تلك البطاريات تم تصنيعها قبل احداث العام ٢٠٠٣ وبقيت مخزونة حتى الان بسبب عدم الاستفادة منها او اعادة تصنيعها.

شركة الحديد والصلب تنفذ مشروع توسيع الانابيب الحديدية

المدى/ وكالات

باشرت الشركة العامة للحديد والصلب أحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن تنفيذ مشروع توسعات الانابيب الحديدية مع الجانب الالماني بكلفة (١٠،٥) مليار دينار ضمن الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٠٨، كما ذكر مصدر في الوزارة.ونقل بيان نشر على الموقع الرسمي للوزارة عن مصدر مسؤول، قوله إن الميزانية المخصصة للشركة تبلغ (١٤،٩) مليار دينار، وان المبلغ المتبقي والبالغ (٤،٤) مليار دينار تم تخصيصه لتأهيل الشركة»، مضيفاً أن الشركة تقوم بتقديم دراسة تأهيل الحديد والصلب لعام ٢٠٠٩ من خلال أعلان مناقصات لهذه الفعالية. ولم يذكر البيان متى باشرت الشركة العامة للحديد والصلب.

وفي سياق متصل، أوضح المصدر ذاته أن الشركة أبرمت (في وقت لم يحدده) عقدين بالعملة المحلية بلغت قيمتهما الاجمالية (٢) مليار دينار توزعت بواقع عقد مع شركة من القطاع الخاص لبناء المسقفات الخاصة بمعمل الانابيب حيث بلغت قيمة العقد(١،٩٩٧) مليون دينار، فيما كان الاخر بقيمة (٣٠) مليون دينار مع الشركة العامة للتصاميم والاستشارات الصناعية لأجراء التصاميم الهندسية المدنية الخاصة بمشروع بناء المسقفات.

الطيران الاماراتية تطالب بمضاعفة رحلاتها عبر الاجواء العراقية

بغداد/ اصوات العراق

قالت وزارة النقل، أن شركة الطيران الاماراتية طالبت بمضاعفة رحلاتها الجوية عبر الأجواء العراقية عقب تحسن أداء شبكة اتصالات الطيران وتسلم الطيران المدني الاجواء من قوات التحالف خلال هذا العام، حسب بيان للوزارة.

وأوضح البيان : أن «شركة الطيران ألأماراتية طالبت بمضاعفة رحلاتها للمرور عبر ألأجواء العراقية بعد التحسن الذي طرأ على شبكة اتصالات الطيران العراقية وتسلم ألأجواء العليا من قبل الطيران المدني من قوات التحالف هذا العام».

وأضاف البيان أن «ذلك يؤشر على استعادة الثقة بالطيران المدني العراقي وسط توقعات بأن تقدم شركات الطيران الأخرى مزيدا من الطلبات للمرور عبر ألأجواء العراقية» مبينا أن «معدل الرحلات العابرة للأجواء العراقية يصل إلى ١٨٠ -٢٠٠ رحلة يوميا».

وأشار البيان أن «تزايد عدد الرحلات العابرة للأجواء العراقية سيكون له مردود مالي جيد». دون ذكر المزيد من التفاصيل.

اقتصاديات الظل

التهريب وارتفاع أسعار اللحوم

وصل سعر الكيلو غرام الواحد من اللحوم الحمر الى عشرة آلاف دينار .. وفي مناطق أخرى تخطى هذا الحاجز ليصل الى اثنى عشر ألف دينار .. والجميع يتفق على ان ازدياد الطلب على هذا النوع من اللحوم في هذا الشهر الفضيل وراء ارتفاع الأسعار .. وهنا نود الاشارة الى ملاحظة مهمة ، فالطلب المحلي على هذه السلعة ربما يشجع الباعة او القصابين على رفع السعر نسبيا ولكن لا يصل الى هذا الحد .. بيد ان الطلب الخارجي على اللحوم الحمر العراقية في شهر رمضان ، دفع باتجاه تنشيط عمليات تهريب الأغنام الى دول الجوار وتحديدا دول الخليج والأردن .. وحسنا فعل مجلس محافظة واسط حين منع خروج الأغنام من حدود المحافظة باتجاه المحافظات الأخرى ، حيث تنشط عمليات بيع الأغنام في محافظة السماوة المعروفة بنشاط التهريب لهذه الثروة .. وكنا نتمنى أن تتخذ مجالس المحافظات الأخرى اجراءات مماثلة للحد من ظاهرة تهريب الأغنام باتجاه السماوة (الباسلة).. والطلب الاكثر الحاحاً يتعلق بمجلس محافظة السماوة ، الذي تتجه له الانظار لمعرفة الاجراءات التي سيتخذها للحد من ظاهرة التهريب لهذه الثروة الوطنية .

مزاد بيع وشراء العملات الاجنبية

اعلان رقم (١٢٥٤)

تم افتتاح المزاد اليومي المائتان والرابع والخمسون بعد الالف لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الخميس ٢٠٠٨/٩/١٨ وكانت النتائج كالآتي :-

١. عدد المصارف المساهمة في المزاد (١٢)
٢. السعر الاساس الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار / دولار ١١٨٠
٣. السعر الاساس الذي رسا عليه المزاد شراءً دينار / دولار ٠٠٠٠
٤. المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد (دولار) ١٠٠،٧١٠،٠٠٠
٥. المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد (دولار) ٠٠٠٠
٦. مجموع عروض الشراء (دولار) ١٠٠،٧١٠،٠٠٠
٧. مجموع عروض البيع (دولار) ٠٠٠٠٠
٨. سعر البيع للحوالات (١١٨٠) دينار / دولار وسعر البيع النقدي (١١٨٣) دينار / دولار وسعر الشراء النقدي(٠٠٠٠٠) دينار /دولار .
٩. الكمية المباعة نقدا بمبلغ (١٥،٧١٠،٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ(٨٥،٠٠٠،٠٠٠)دولار.
١٠. يتقاضى البنك المركزي عمولة (٣) دنانير لكل دولار عن المبالغ المباعة والمشتراة.

اكثر من ٨٣٨ مليون دينار مقدار التداول لاخر جلسات سوق العراق

بغداد / قيس عيدان

شهدت جلسة سوق العراق للاوراق المالية يوم الخميس الماضي وهي ثامن جلسة التداول لشهر ايلول الجاري تداول اسهم (٣٣) شركة مساهمة بعدد اسهم تجاوز (٥٦٥) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٨٣٨) مليون دينار من خلال تنفيذ (٢١٧) عقد تداول. وقد تميز قطاع المصارف في الجلسة بتحقيقه اعلى نسبة تداول من حيث عدد الاسهم المتداولة (٩٢,٧٪) ومقدار التداول (٧٨,٨٪) وحقق قطاع الصناعة المرتبة الثانية من حيث عدد الاسهم المتداولة بنسبة (٥٪) وحقق قطاع الفنادق المرتبة الثالثة من حيث مقدار التداول بنسبة (١٥,٧٪) في حين تقاسمت بافي القطاعات نسب التداول الباقية. ولم يجر التداول على قطاعي التأمين والاستثمار وقد تميزت الجلسة بارتفاع المؤشر القياسي لقطاعي الصناعة بنسبة (٠,٤٤٪) والفنادق بنسبة (٠,٢٩٤٪) واستقرار المؤشر القياسي لقطاعي الخدمات والزراعة على معدل نقاطه في الجلسة السابقة وانخفاض المؤشر القياسي لقطاع المصارف بنسبة (٠,٢١٣٪). نسبة مساهمة القطاعات من مقدار التداول وبهذا ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة (٠,٥٤٥٪) عندما اقفل على (٤٣,٣٤٧) نقطة.